الآليات المقترحة لعناية التراث المادي، واللامادي في إقليم التاسيلي نازجر

Mechanisms Proposals for the Care of the Material and Intangible Heritage in the Tassili Region

د.العيد بوده

جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)، elaid88@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2020/04/20 تاريخ القبول: 2020/05/20 تاريخ النشر: 2020/06/30

ملخص:

تهتم هذه الورقة البحثية، بمقاربة أهم الاستراتجيات الداعمة لتثمين وحفظ المكون التراثي بإقليم التاسيلي نازجر، الراسخ في ذاكرة الأرض، وتقاسيم الجمال، ذلك أن المنظومة التراثية المحلية ماتزال في مسيس الحاجة إلى المزيد من الاهتمام الجاد بميراث التاسليين، بالنظر إلى ما يصدر عن هذا الاهتمام من معارف تتعلق بماضي الإنسانية، ناهيك عن تنامي ثقافة العناية بالتراث، والمطالبة بإصباغ طابع الحماية عليه، سيما وأن المكاسب التراثية تُشَكِّل ثروة ثقافية مادية إنسانية، وجبت المحافظة عليها وإبعادها عن عوامل التلف. تحقيقا للتواصل الثقافي من جهة، وإثراءً لمسار التنمية المستدامة الذي لا غنى له عن إسهامات المقوم التراثي السياحي.

كلمات مفتاحية: التراث، التاسيلي نازجر، الآليات، الحماية، المقترحات

Abstract:

This research paper is concerned with highlighting the most important means of protecting and promoting heritage in the Tassili region, because the local heritage needs a lot of attention and care, because it is linked to knowledge related to the past of humanity, and because the culture of heritage care has become in order to preserve it and keep it away from the factors of damage. In order to achieve cultural communication on the one hand, and to enrich the path of sustainable development that is indispensable to the contributions of the tourism heritage ingredient.

Keywords: Heritage, Tassel Nazir, mechanisms, protection, proposals.

[1]**المؤلف المرسل**: العيد بوده **الإيميل**: elaid88@mail.com

1. مقدمة:

إن نهضة الشعوب لاتقاس بما وصلت إليه من تطور عمراني وحضاري فحسب، وإنما تقاس بحفظها على تراثها العمراني والثقافي، سيما وأن توظيف التراث بشكل تكاملي في شتى جوانبه، الطبيعية والعمرانية والثقافية، يُشَكِّلُ موردا اقتصاديا فعالا ضمن مخطط التنمية الوطنية المستدامة بشكل عام، والتنمية السياحية بشكل خاص، كما يمثل آلية ذات جدوى اقتصادية للمجتمع تشجع على الهجرة العكسية من المراكز الحضارية المكتظة، إلى البلدات والقرى التراثية، مع ضرورة توفير حوافز ووسائل تمويل مستدامة والاستثمار في البنى التحتية، وكل هذا من شأنه أن يثري الحضارة التي ننتمي إليها، سيما وأن الأماكن التي تكثر بها المعالم التراثية تساعد على تنشيط السياحة، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي، من خلال إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل الوطني، وتحفيز النشاط التجاري المحلي.[1]

وفي هذا الصدد تأتي هذه الورقة البحثية المنبثقة من صميم الشعور بمسؤولية تثمين التراث المحلي، والمشاركة في حمايته، بما يخدم مقتضيات الواقع التنموي الذي تعد العناصر التراثية أحد مقوماته الهامة، التي تقودني أهميتها الحضارية إلى الاهتمام بهذا الموضوع، باعتبار التراث جزءا لا يتجزء من الذاكرة الجماعية للأمم، فضلا على اقترانه بتشكيل مكونات الهوية التي تعكس مختلف الخبرات والممارسات التي مرت بأجيال الأمم. كما تتحدد أهمية الدراسة من خلال محاولة الإلمام بمختلف الآليات الفاعلة في مجال حفظ التراث، وتثمينه، بما ينسجم مع مساعينا الرامية إلى خدمة ميراث التاسيلي.

ومن تجليات الأهمية العلمية للموضع، هو محاولة الاجابة على جملة من التساؤلات التي فرضت نفسها، من قبيل: ماهي الآليات الممكن اعتمادها في حفظ وتثمين تراث التاسيلي نازجر؟ ولماذا لم تُدْرَج منطقة تيماسينين(شمال الولاية) ضمن مناطق الحظيرة الوطنية للتاسيلي إلى حد الآن؟ على الرغم من صدور المرسوم الرئاسي 12- 292 ، المؤرخ في 21 جويلية 2012م، المتضمن لإعادة تنظيم ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي فضلا على اكتمال الملف التقني للتصنيف، الذي يتواجد على مستوى اللجنة

الوطنية لتصنيف الممتلكات الثقافية؟ وهل يمكن الخروج بحلول فعالة، من شأنها تفعيل وترقية النشاط السياحي بهذا الإقليم العريق؟وماهي الحلول المقترحة لتصنيف الجزء الشمالي من ولاية إليزي ضمن الحظيرة الثقافية الوطنية للتاسيلي نازجر، وفق الآليات المنصوص عليها في قانون حماية التراث الثقافي ؟

ولمحاولة الإجابة عن هذه التساؤلات ستنتظم الدراسة وفق مخطط منهجي نفتتحه بمحددات الدراسة على غرار مفهوم التراث، وتعريف الفضاء الجغرافي المعني بالدراسة، ثم ننتقل إلى إشكالية تصنيف منطقة شمال الولاية ضمن الحظيرة الوطنية الثقافية للتاسيلي.ونتعرض تبعا لذلك إلى بيان الآليات الكفيلة بعناية تراث التاسيلي نازجر عموما، مع تقديم المقترحات الناجعة بخصوص تصنيف منطقة شمال التاسيلي ضمن الحظيرة الوطنية.

2.العرض

1.2 محددات الدراسة:

أولا: تعريف التراث

أ– لغة:

التراث في اللغة :كلّ ما يخلفه الرجل لورثته من ماديات أو معنويات، وهو الميراث، قال ابن فارس: "وهو أن يكون الشيء للقوم ثمّ يصير إلى آآخررين بنسب أو بسبب، قال الشاعر:

وَرِثناها عن آباء صدق ونورثها إذا متنا بنينا"[2]

ب– اصطلاحا:

لقد تعرض هذا المصطلح لكثير من الآراء، وعرف تطوّراً في الدلالة، وشُحِنَ بشحنات متنوّعة تختلف باختلاف الرؤى؛ إذ يختلف المعنى الاصطلاحي للتراث من مجال إلى آخر، فنجد من يطلقه على الكتب المخطوطة، وبعضهم على الكتب القديمة التي أُلفت قبل العصر الحديث؛ مخطوطة كانت أو مطبوعة، ويُطْلَق ليشمل المدوّن والمحكي.[3]

يمكن أن نصف التراث إجمالا، على أنه مجموع التراكمات الناجمة عن سلوكيات اجتماعية واقتصادية ومهنية وفكرية وثقافية وروحية على مدى فترات زمنية معينة، سادت فيها تلك السلوكيات، ثم

تراجعت أواختفت . هذه السلوكيات، وقد أصبحت موروثا، من حيث الجودة والفعالية في وقتنا الحاضر.[4]

وينقسم التراث إلى نوعين؛ تراث مادي، وتراث لامادي

فالتراث المادي هو كل التراث الملموس، والذي يرى بالعين[5]، ويشمل:

أ – كل ما شَيَّدَهُ الأجداد من عمائر دينية؛ كالمساجد والكنائس وذُوْرُ العلم والأضرحة والزوايا والعمائر الأخرى؛ كالقصور، والمنازل، والأسواق، والمراكز الصحية، والحمامات وغيرها.

ب – الحِرَف اليدوية والصناعات التقليدية، التي تتم صناعتها بالاعتماد على المواد الخام بالمنطقة: كالخزف والفخار والنحاس والزجاج، والصياغة والحياكة، والتطريز والنسيج والغزل، و العيش وغيرها.

ج– الأزياء الشعبية، والفولكلور، والموسيقى الشعبية وأدواتها التقليدية التي توارثتها الأجيال.

أما التراث اللامادي (المعنوي)، فهو التراث الذي يخاطب العقل والفكر، وخاصة الآداب والفنون والموسيقى بأنواعها وألوانها المختلفة ، وكذا الحكايات الشعبية والأسطورية والتاريخية التي ظلت ترددها الأجيال، وتمجد فيها القيم العليا وحب الوطن. وهو مجموع النتاج الفكري لأبناء الشعب الذي يعبر عن إبداعاتهم على مر العصور في مختلف المعارف، سواء أكان في العلوم الدينية والفقهية والفلسفية واللغة والأدب والشعر والتاريخ، وحتى التشريعات القضائية والحكايات والأمثال الشعبية والعادات والتقاليد و الأعراف وغيرها من العلوم التي ارتبطت بشكل مباشر مع الإنسان وواقعه وحياته اليومية في المنطقة .[6]

ثانيا: تعريف الفضاء الجغرافي للدراسة (التاسيلي نازجر)

التاسيلي نازجر، تسمية مستمدة من النطق اللغوي لـ: التمهاق، وهي لغة التوارق تعني كلمة التاسيلي السلسة الجبلية التي يغطيها السواد، أما آزجر فهي تعني جلد« الثور المسلوخ» أو« رأس الأقرع»[7]

أما هنرى لوت h lhote، فيقول: إن آزجر تعني نهرا أو بحيرة. و كذلك هو رأي الباحث كبو رأي ، capot ray.[8] ، إذا قمنا بالتركيب بين المفردتين سنجد أن معناها هضبة النهر أو هضبة البحيرة، ويقال أيضا أن معنى تاسيلي هو "هضبة الأنهار"؛ حيث جفت الأنهار لاحقا، ولا توجد بها غير الوديان الجافة القاحلة.[9] أما الباحثان ديفيد كولسون وأليك كامبل، فيقولان في مقال لهما بعنوان: Rock

Art of the Tassili n Ajjer, Algeria،(الفن الصخري في تاسيلي ناجر،الجزائر)،إن: تاسيلي آجر، هي تسمية بلغة التماهق، وتعني هضبة آجر، أو كيل آجر[10]،("كيل"، كلمة تارقية تعني: جماعة، أو أهل أو فئة).

طاسيلي ناجر هي حظيرة وطنية تقع في القسم الجزائري من الصحراء الكبرى. تقع على هضبة واسعة في جنوب شرق الجزائر وتغطي مساحة تبلغ 72 ألف كيلومتر مربع،كما تغطي مساحة واسعة من المناظر الطبيعية الصحراوية، وقد تم إدراج هذه الحظيرة في قائمة اليونيسكو لمواقع التراث العالمي، سنة 1982م، تثمينا لغناها الجيولوجي والثقافي والحيواني والنباتي،وفي سنة 1986م، تم تصنيفها كمحمية عالمية في المحيط الحيوي، وقد صنفت في المرتبة الثانية ضمن قائمة المناطق المحمية التابعة للاتحاد العالمي للحفاظ على البيئة(IUCN)[11]

لقد تحدد إنشاء الحظيرة الوطنية للتاسيلي بالمرسوم الصادر في 16 جويلية 1972م، تحت رقم:72-7-178، الذي حصر مساحة الحظيرة، تبعا لما ورد في المادة 168، في الحدود الترابية الآتية: شرقا الحدود مع الجماهيرية الليبية ، من الجنوب الشرقي ابتداء من الحدود مع النيجر إلى وادى تفساست غربا ،ومن الجنوب الغربي مرتفعات ادمبو، لتصل هضبة تين أمنوار لغاية آمقيد شمالا توجد منطقة حدودية تعرف بمنطقة تلاقي الطاسيليات و العروق، و هي مجسدة بالطريق الرابط بين إليزي و أمقيد غربا، و الطريق الرابط بين اليزي و تارات شرقا، أما منطقتا آدمير وتيهوداين فتشكلان منطقة حدودية لكنها محتواة داخل الحظيرة.[12]

2.2 إشكالية تصنيف منطقة تيماسينين ضمن الحظيرة الوطنية الثقافية للتاسيلي.

تتمثل منطقة شمال التاسيلي في بلدية برج عمر إدريس المعروفة بتيماسينين (Timassinine)إحدى بلديات ولاية إليزي وتقع شمال الولاية فوق هضبة (تنغرت)، في أقصى الجنوب الشرقي الجزائري، وهي من أقدم البلديات على مستوى القطر الجزائري، إذ كانت عبارة عن ملتقى طرق لقوافل الحجيج والتجارة لمختلف المدن الصحراوية والأفريقية، وهمزة وصل بين الشمال والجنوب منذ

أكثر من 8000 سنة.[13] كما تعرف المنطقة إلى جانب التسميتين السابقتين، بعدة تسميات أخرى، على غرار: الزاوية الكحلة –زاوية سيدي موسى بوقبرين– فور فلاتيرزFort Flatters

كما تبعد بـ: 1200 كلم عن سطح البحر ، وتقع عند أول انعطفات العرق المكون للحدود الجنوبية، على خط طول 6.81667، ودائرة عرض 28.15، وتُقَدَّر مساحتها الجغرافية بحوالي 82.280 كم^2، يحدها:شمالا :ولاية ورقلة وتبعد عنها بـ: 500 كم^2 ، وجنوبا: ولاية إليزي وتبعد عنها بـ:750 كم^2، وشرقا: بلديتي عين امناس و الدبداب، ويبعدان عنها بـ: 500 كم^2 ، وغربا :ولاية تمنراست، ويحدها من الشمال الشرقي العرق الشرقي الكبير، ويبلغ علوه 500 متر، ونجد في الجنوب الشرقي: قاسي الطويل، قاسي الشرقي، قاسي المويلح، وارتفاعات كثبانية أخرى تقع شرق البلدية تعرف بـ: إساوان تيفرنين، وإساوان إغارارن ويفوق علوها 800 متر. لكن على الرغم من الأهمية التي أولتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، لتراث التاسيلي، فإن تيماسينين ماتزال غير معنية باهتمام الجهات الوطنية، في إطار العناية بمنظومتها الثقافية والتراثية، على الرغم من امتلاكها لكنوز تراثية ثمينة، ناهيك عن التعثر المستمر لمشروع بناء نيابة للحضيرة على مستوى البلدية، والذي ما يزال يراوح مكانه بسبب عدم جدوى الصفقات من جهة، وبفعل المماطلات الصادرة عن الجهات المعنية من جهة أخرى.

ونتذكر هنا سؤال شفهي توجه به العضو السابق في مجلس الأمة، النائب عباس بوعمامة، لمعالي وزير الثقافة الأسبق، السيد عز الدين ميهوبي، حول ضرورة تصنيف المعالم الأثرية والمناطق الثقافية لبلدية برج عمر إدريس ضمن حظيرة الثقافية للتاسيلي ن آزجر، تساءل فيه عن سبب عدم تصنيف الناحية الشمالية للتاسيلي ، ضمن الحظيرة،على الرغم من صدور المرسوم الرئاسي المتضمن لإعادة تنظيم ديوان الحظيرة الوطنية للتاسيلي، إضافة إلى اكتمال الملف التقني للتصنيف، الذي يتواجد على مستوى اللجنة الوطنية لتصنيف الممتلكات الثقافية– كما تفضل النائب بوعمامة عباس– منذ أمد بعيد.

وقد قدم الوزير يومذاك إجابة عملية تضمنت مقترحين مهمين لحل المشكل المطروح، سنتاولهما ضمن الآليات المقترحة لعناية تراث التاسيلي، على النحو الآتي.

2.3 آليات حفظ التراث في إقليم التاسيلي نازجر

01- جرد وتصنيف المواقع الأثرية بمنطقة شمال التاسيلي نازجر:

أ- جرد وتوثيق معالم التراث المادي في المنطقة:

إن إحصاء المواقع التراثية، ضرورة حتمية لا بد منها، والجرد هو عملية إحصاء وجمع المعلومات المتعلقة بمبنى تاريخي، أو موقع أثري.ولقد دعا القانون الجزائري رقم: 98-04 المتعلق بحماية التراث الثقافي، في مواده من 7إلى 29 المؤسسات المخولة إلى جرد وتسجيل وتصنيف كل المباني الأثرية الخاصة والعامة؛ حيث جاء في المادة السابعة مايلي: تُعِدُّ الوزارة المكلفة بالثقافة جردا عاما للممتلكات الثقافية المصنفة، المسجلة في جرد إضافي، أو الممتلكات المستحدثة في شكل قطاعات محفوظة، ويتم تسجيل هذه الممتلكات الثقافية استنادا إلى قوائم تضبطها الوزارة المكلفة بالثقافة، وتُنْشَر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ويتم مراجعة القائمة العامة للممتلكات الثقافية في كل عشر سنوات، وتُنْشَر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، حيث تحدد كيفيات تطبيق هذا الحكم عن طريق التنظيم.[14]

ويمثل الجرد الأثري والتصنيف والاستحداث في شكل قطاعات محفوظة، أهم أنظمة الحماية القانونية التي توفرها المؤسسات الوطنية أو المؤسسات الدولية.[15]

"وللجرد أهمية بالغة تنعكس إيجابا على المحافظة والحماية، حيث يصبح مصدر تأثير على أي قرار يتعلق بإنجاز أشغال هامة، عمومية كانت أو خاصة، أمام على مقربة من المباني التاريخية أو المواقع الأثرية، وهكذا يمكن تأمين الحماية القانونية للمباني التاريخية، من خلال اتخاذ تدابير ضرورية ومنح رخص لمنع الاعتداءات المتواصلة على التراث.[16]

وللتوثيق الدقيق والميسر أهمية جوهرية بالنسبة لإدارة المجموعات الأثرية المبنية والمتحفية، بما في ذلك البحوث والخدمات، فهي أساس البحث والعرض والتعليم والتطوير.[17]

ثم إن الوصول إلى إعداد سجلات مختلفة، قد يُسَهِّل من عملية رقمنتها على واجهات خاصة بذلك، باستخدام مختلف التقنيات والخبرة المتاحة لدى كل هيئة وإدارة.[18]

وبالتوثيق نستطيع معرفة تبعات التدخلات المزمع القيام بها، وكذا التكاليف والوقت اللازمين لذلك، وبالتالي اختصار الطريق وربح الوقت، الذي يعد حجر عثرة بالنسبة للتراث الأثري بأنواعه.[19]

والتسجيل الوثائقي يجب أن يتم على درجة عالية من الدقة، من ضمنها تحديد المعلومات الأساسية واستغلالها في تفسير وعرض التراث، وتعزيز المشاركة العامة في ذلك، ولابد كذلك من تقديم المعلومات للمسؤولين والمخططين على المستويين الإقليمي والوطني و المحلي، للسماح لهم خلال وضع السياسات والقرارات ومراعاتها في مجالات الرقابة والتخطيط والتنمية.[20]

ب- تصنيف المنطقة ضمن حظيرة التاسيلي نازجر:

يَنُص القانون الجزائري 98-04، في المادة 16 على ما يلي: يعد التصنيف أحد إجراءات الحماية النهائية، وتعتبر الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة التي يملكها خواص قابلة للتنازل، وتحتفظ هذه الممتلكات الثقافية العقارية المصنفة بنتائج التصنيف، أيا كانت الجهة التي تنتقل إليها، ولا ينشأ أي ارتفاق بواسطة اتفاقية على أي ممتلك ثقافي مصنف، دون ترخيص من الوزير المكلف بالثقافة.[21]

ويدخل تحت دائرة الحماية التي يضمنها التصنيف، كل ما نَصَّت عليه المادة 17من القانون98-04على غرار:

- المنجزات المعمارية الكبرى
- الرسم والنقش والفن الزخرفي والخط العربي-

المباني أو المجمعات المعملية الفخمة ذات الطابع الديني أو العسكري أو المدني أو الزراعي أو الصناعي

- هياكل عصر ماقبل التاريخ
- المعالم الجنائزية أو المدافن والمغاراتن والكهوف واللوحات والرسوم الصخرية
- النُّصُب التذكارية، والهياكل والعناصر أو العناصر المعزولة التي لها صلة بالأحداث الكبرى في التاريخ الوطني.[22]

وفي هذا الصدد المتعلق بتصنيف معالم ومواقع التراث في منطقة شمال التاسيلي، نقدم مقترحين تضمنهما رد وزير الثقافة عن سؤال النائب السابق في مجلس الأمة عن ولاية إليزي "عباس بوعمامة"،

حيث اشتمل الرد على مقترحين، مع العلم أنني أزكي أفضلية المقترح الثاني الذي زكاه الوزير نفسه، وفيما يلي بيان كليهما :

أ- الحل الأول: تصنيف تيماسينين وفق إجراءات التصنيف القانونية المنصوص عليها في الفصل الثاني من قانون حماية التراث الثقافي المؤرخ سنة 1998م.

ب- الحل الثاني: اقتراح مشروع لتعديل المرسوم التنفيذي الأخير المؤرخ سنة 2012م، بغية إدراج موقع تيماسينين في إطار الحظيرة الثقافية للتاسيلي نازجر، على أن يحظى هذا الاقتراح بموافقة القطاعات الوزراية الأخرى المعنية، والأخذ برأي اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، وقد أكد السيد الوزير على أفضلية الاقتراح الثاني؛ لتناسبه مع التعريف الذي حدده قانون حماية التراث الثقافي للحظائر الثقافية، مادامت المنطقة المعنية لا تنفصل عن المحيط الطبيعي للحظيرة، وبناء على ذلك أفاد الوزير بشروع دوائره المختصة في الوزارة في إجراءات توسيع مساحة الحظيرة لتشمل منطقة برج عمر إدريس وعين أمناس وإليزي، وسيعرض الملف التقني فور إتمامه، على اللجنة الوطنية لتصنيف الممتلكات الثقافية، قبل عرضه على الحكومة، واعدا بالسهر على إضفاء الحماية القانونية على موقع تيماسينين.[23]

02- الحزم في تنفيذ القوانين والسياسات المتخذة إزاء حماية التراث وتثمينه، واتخاذ إجراءات صارمة ورادعة للمتسببين في تدهور الآثار، وإشراك الجمعيات في التوعية بالإرث التاريخي والثقافي للمنطقة، وذلك بإدخالها في اللجان والمؤسسات الحكومية الراعية لذلك الأمر، ومن الضروري التنسيق مع الجهات الفاعلة في هذا المجال كالمجالس المحلية وسلطات الحكم المحلي، أو سلطات الحكم المركزين كالوزارات المختلفة ومجالس النواب، وشرح أبعاد قضية التراث، وفائدتها للشعب والهوية.[24]

03- الاستعانة بالمؤسسات الوطنية لحماية الآثار، ومن أهم هذه المؤسسات:

أ- الحظائر الثقافية الوطنية: باعتبارها تضطلع بمهمة حماية التراث الطبيعي للآقاليم الموجودة داخل كل حظيرة، وتُكَلَّف هذه المؤسسات خصوصا بجرد الثروات البيئية الثقافية للحظيرة ودراستها، وكذا القيام بدراسات حول حماية التراث البيئي والثقافي والمحافظة عليه، وحماية الحظيرة من كل تدخل قد يفسد مظهرها، أو يعوق تطورها الطبيعي، ومن مهام الحظائر أيضا إعداد المخطط الدائم لتهيئة الحظيرة الثقافية،

واتخاذ كل إجراء ضروري لتهيئة التراث البيئي الثقافي للحظيرة وتثمينه، كما تضطلع دوواوين الحظائر بمهام الاتصال، ونشر المعلومات باستعمال مختلف وسائل الإعلام حول حماية الحظيرة وحفظها وتثمينها، والمشاركة في مختلف التظاهرات العلمية والثقافية الوطنية والدولية.[25]

وعلى الرغم من الخبرة التي اكتسبها ديوان حظيرتي الأهقار والطاسيلي، على صعيد حماية وحفظ المكتسبات الحضارية والأثرية الوطنية، المتواجدة في مساحة تقارب سبعمائة ألف كيلومتر مربع، إلا أنه يمكن الجزم بأن الحظيرتين وعمالهما لن يستطيعوا الوفاء بموجبات هذه المساحة، ما لم يكن هناك حس ووعي لدى الجميع بأهمية هذه الثروة وحساسيتها؛ وهو ما يدعو إليه برنامج حفظ التنوع البيولوجي في حظيرة الهقار والطاسيلي؛ حيث يركز بالدرجة الأولى على التسيير التشاركي بالحظيرتين، وضرورة دمج السكان المحليين في الحفاظ على موارد الحظيرة. كما أنه يقدم مجموعة من الخطوات التي تساعد الديوانين على المحافظة على موارد الحظيرة وتنميتها واستدامتها، فضلا على ترشيد استخدامها وترسيخ الشعور بالمسؤولية، لإبقاء الحظيرتين صرحا شامخا في سماء الجزائر.[26]

ب– مديريات الثقافة: من مهام هذه المديريات؛ السهر على حماية التراث والمعالم التاريخية، أو الطبيعية، وعلى صيانتها والمحافظة عليها، كما تهتم بالعمل على تطبيق التشريع في مجال المعالم، والآثار التاريخية والطبيعية، ومن مهامها إذن متابعة عمليات استرجاع التراث الثقافي والتاريخي وترميمه.

ت– الديوان الوطني لتسيير الممتلكات الثقافية المحمية واستغلالها: من مهام هذا الديوان ضمان صيانة وحفظ الممتلكات الثقافية المحمية المخصصة له وحراستها، وضمان الاتصال من خلال إيصال المعلومات لمستعملي التراث الثقافي في الجزائر وفي الخارج، إضافة إلى العمل على ترقية الممتلكات الثقافية على الصعيدين الوطني والدولي.

ث– المركز الوطني للبحوث في عصور ماقبل التأريخ وفي علم الإنسان والتاريخ: من مهامه تجميع عناصر ومعطيات لتعريف مشاريع البحوث المطلوب القيام بها، إضافة إلى القيام بأبحاث في ميدان علوم ماقبل التاريخ، وفي علم الإنسان، وفي علم التاريخ، وتشمل الإنسان والتجمعات البشرية وممارساتها الثقافية وتفاعلاتها مع المحيط من عصور ماقبل التاريخ إلى أيامنا هذه.

ومن مهامه أيضا؛ القيام بجميع الأعمال ذات الطابع الجيومورفولوجي، والأثريو- التاريخي مما له علاقة بمهمته. كما يعمل المركز على تكوين رصيد وثائقي وبنك للمعطيات يرتبطان بهدفه، ناهيك عن المساهمة في نشر المعرفة وتعميمها في مجال اختصاصه.[27]

ج- المركز الوطني للبحث في علم الآثار: من مهامه القيام بأبحاث علمية في ميدان علم الآثار، ومباشرة جميع الأعمال العلمية والتقنية في مجال علم الآثار، وإعداد الخرائط والأطالس الأثرية، وإعداد برامج تعليمية وبنك للمعلومات مرتبط بهدفه.[28]

وإننا إذ نشير إلى ضرورة الاستعانة بهذه المؤسسات المهمة ندرك يقينا "إن إنشاء مؤسسات ووضع آليات قانونية لحماية التراث الثقافي يفرض منهجية محكمة في توظيف مختلف القوانين المتاحة لحماية التراث، وهذا من أجل التدخل بطريقة متكاملة وفعالة على جميع المستويات، وإلى جانب ارتباط الآليات القانونية لحماية التراث بمعطيات متنوعة، نجدها أيضا متشبعة ومتكاملة فيما بينها."[29]

ح- مخابر البحث : توجد مجموعة من المخابر البحثية التي اعتمدت من طرف وزارة التعليم العالي، بين سنوات 2008-2012م، تنشط في مجال التراث المادي وتعمل على ترقيته، ويمكن أن تساهم في عملية الجرد بالتعاون مع المؤسسات والهيئات الوطنية المخولة قانونا، لإجراء مثل هذه العمليات، ونذكر من بين هذه المخابر، مخبر التراث الأثري وتثمينه الذي اعتمد سنة 2011م، بجامعة أبي بكر بلقايد بتلمسان،[30] ويُصْدِر هذا المخبر مجلة منبر التراث الأثري، وهي مجلة محكمة تهتم بكل البحوث والدراسات في مجال التراث الأثري عبر العصور من ما قبل التاريخ إلى الخمسينيات من القرن العشرين ، وتسعى من خلال البحوث والدراسات التي تقوم بنشرها إلى :

- المساهمة في التعريف ببعض الآثار والمواقع الأثرية المجهولة لدى المختصين سواء في الجزائر أو خارجها.

- المشاركة الفعالة في حماية التراث الأثري منقولا كان أو عقارا والمحافظة عليه وتثمينه وذلك من خلال الحلول والأساليب التي يقترحها الباحثون ويطرحونها للنقاش. - إنشاء بنك معلومات عن التراث العقاري في الجزائر وخارجها. - تطوير وسائل وأساليب العرض والتخزين المتحفي من خلال تقييم أداء المتاحف.

– التدخلات العلمية الناجعة لإنقاذ المواقع والمعالم الأثرية. وأملنا أن تكون هذه المجلة منبرا حقيقيا لجميع الباحثين والمختصين في العالم لطرح الإشكاليات التي ما زالت تؤرق جميع القضايا التي تمس الآثار.

04- التنسيق مع الجامعة من خلال:

أ- تنظيم ورشات تكوينية للطلبة في مجال جمع وتوثيق التراث، والتوعية بقيمة المعطى التراثي.

ب- تشكيل فرق بحث متخصصة، تملك الآليات المنهجية لتأطير الباحثين الطلبة والمهتمين المحليين.

ت- توجيه الطلبة المحليين خاصة لإنجاز بحوث أكاديمية حول المنظومة التراثية في آقاليمهم، بحكم علاقتهم المباشرة مع تراثهم، مما يُذَلِّل كثيرا من الصعاب التي قد تؤخر أو تحول دون تحقيق المبتغى.

ث- إنشاء مخابر بحث خاصة بالتراث، ومَدِّها بالإمكانات والتسهيلات اللازمة للإحاطة بتفاصيل التراث المحلي وتثمينه، وإلزامها بحصيلة سنوية ملموسة.

ج- تنظيم فعاليات علمية وثقافية لدراسة ومناقشة مختلف الشؤون المتعلقة بالتراث، وإلزام المعنيين بتطبيق التوصيات المتعلقة بهذه الفعاليات، وذلك من خلال تقديم تقارير واقعية حول ذلك .

ح- الاستعانة بخبرات الأجانب في هذا المجال؛ من خلال إقامة ورشات تكوينية للباحثين الجامعيين المختصين، أو من خلال تنظيم بعثات علمية للخارج في هذا الإطار.

05- الحرص على تفعيل دور المتاحف التابعة للمواقع الأثرية، لأن لها "دورا رائدا في إيقاظ الوعي وإنهاض الحس لدى المواطنين المجاورين للمواقع الأثرية، ودفعهم إلى الاهتمام بالتراث الأثري، وجعلهم يتعايشون معه، ويحافظون عليه، باعتباره جزء مهم من محيطهم الجيو-ثقافي، ويكون ذلك باستخدام وسائل الإعلام العصرية، كالملصقات المحتوية على عبارات توجيهية، والأشرطة المصورة، وتوجيه الرسائل الإلكترونية عبر الشبكة الاجتماعية، وإقامة الندوات، وتنظيم الرحلات إلى المواقع والمتاحف، وإقامة الحفلات الخاصة بهذا الغرض، تجري فيها أنشطة هادفة، فصيانة التراث الأثري وحمايته، هدف يتعذر تحقيقه دون جوار بشري آمن."[31]

06- تفعيل دور المجتمع المدني في حماية التراث؛ "لأن أمن التراث أو حمايته مسؤولية جميع مكونات الأمة، فالدولة تسن التشريعات، وتقنن التنظيمات المتعلقة بكيفية ممارسة مسؤوليتها على التراث الوطني، بوصفها

ممثلة لسلطة الأمة، وأمينة على مصالحها العليا، ثم يأتي دور المدرسة والجمعيات الثقافية والاجتماعية في توعية المواطنين صغارا وكبارا بأهمية الإرث الثقافي، باعتباره جزءا هاما من تاريخنا، لكن إشراك المواطنين في تحمل مسؤوليتهم إزاء التراث، غير بارز بما يكفي تشريعات الدولة وتنظيماتها المتعلقة بحماية التراث، فتوعية المواطن وتحسيس الجوار البشري بالنسبة للمواقع الأثرية، أمر حيوي للغاية، حتى لا يشعر المواطن الجار بأن الفضاء الأثري أمر غريب عليه، أو معيق لحريته، أو لحركية قطيع ماشيته ضمن إطاره الجغرافي، فيقف منه موقفا سلبيا، وقد لا يتردد في النيل منه كلما سنحت له الفرصة، خاصة وأن ثقافتنا التقليدية تتضمن نظرة سلبية إزاء الآراء الشاخصة، باعتبار أن أبرزها مخلفات أمم، ربطتها بأسلافنا علاقة سلبية في الماضي، أو أن مقوماتنا الثقافية الروحية مختلة عما تمثله من مضامين هذا الإرث الأثري الماثل أمام أعيننا اليوم."[32]

كما يمكن للمجتمع المدني العمل على تجسيد وترسيخ الوعي بأهمية التراث وقيمته، بالعمل على تأسيس المراكز والمتاحف التي تحفظ بقايا الآثار والمقتنيات والوثائق والمخطوطات والصور، مما يتيح للزوار التعرف والإطلاع على هذه المحتويات التي تساعد على إبراز حضارة المنطقة ومعالمها الأثرية، كما يمكن أن تساهم هذه المراكز في تدوين التراث الشفوي والمهارات والمهن التقليدية، وما تركه السابقين من نتاج أدبي وفني وثقافي، وأي معارف وتجارب عرفتها الأجيال السابقة، وتوثيق كل ذلك بالوسائل الحديثة، ومحاولة استعراضها من خلال تنظيم المهرجانات والفعاليات التراثية، وتنظيم مختلف المعارض مثل معارض الصور القديمة النادرة التي التقطتها عدسات المصورين سالفا التي تؤرخ لهذا التراث، حسب سنوات التقاطها، ومن ثم مقارنتها بالواقع الحاضر؛ لاكتشاف مدى التغيرات والتحولات التي حدثت على طبيعة المنطقة، وانعكاسات وآثار وتبعات حركة التحديث والنمو العمراني والصناعي على تراث وبيئة المنطقة.[33]

07- استثمار مجموعة من الآليات الفعالة، والاستراتيجيات المنهجية لتنفيذ مشروعات التدخل على التراث، على غرار:

أ- عقد اللقاءات الاستشارية حول مختلف المشاريع الثقافية والاقتصادية والسياحية.

ب- معرفة الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للموقع الأثري، لتسهيل بناء سياسات وخطط التدخل في مجال التراث الأثري.

ت- تنفيذ الجدول الزمني، بهدف تنفيذ السياسة المقترحة، حسب الأولوية والأهمية بما يضمن استمرارية المشاريع.

ث- استمثار آلية التوثيق من أجل رصد مختلف المعطيات المتعلقة بالتراث، ولتسهيل وتسريع العمليات الخاصة بحماية التراث.

ج- حماية البيئة الأثرية؛ لأن التأخر والتقصير في ذلك يؤدي إلى تشوية وخسارة المكاسب الأثرية.

ح- عقلنة التدخل التنموي العشوائي للحفاظ على التراث الأثري.[34]

08- ترميم الآثار المتواجدة بالمنطقة:

إن للترميم معان كثيرة؛ منها إعادة المبنى إلى حالته الأصلية، عن طريق إعادة بنائه، أو إصلاحه حسب ما تتطلبه حالته، ويمكن التخلص من التعديلات التي طرأت على المعلم الأثري أثناء محاولة ترميمه، قصد إعادته إلى أصالته الأولى، وذلك في حدود تقويم محسوب تماما، ويُفَضَّل الالتزام بالخطوات الآتية للترميم:

أ- عمل رسومات للمبنى، في حالة عدم وجود رسومات أصلية، وإن وُجِدَت الرسومات فيجب مطابقتها على تم تنفيذه على الطبيعة، وتحديد ما إذا كان هناك تعديلات أجريت بمعرفة السكان أنفسهم.

ب- تسجيل كل ما يتعلق بالمبنى فوتوغرافيا. ووضع تقرير مفصل عن المبنى، أو الموقع المراد ترميمه.

ت- التريث في تنفيذ عملية الإصلاح والترميم، ويُسْتَحْسَن القيام بعدة تجارب.

ث- تكليف المختصين بعملية الترميم، وعدم مراعاة أي طراز معماري دون غيره، بسبب نظرة سياسية أو ما إلى ذلك من الأسباب.[35]

09- حماية المواقع السياحية والتراثية؛ لأن الاهتمام بهذه المناطق الإستراتيجية بإمكانه أن يساهم في تحقيق العديد من المنافع الاقتصادية والاجتماعية، مما يساهم في إعادة تحديد النظرة إلى الصحراء الجزائرية وتجاوز معاني الثروات النفطية فيها، كما يمكن تجاوز تلك الصورة النمطية التي طال تداولها بأنها منطقة قاحلة ومعزولة.

10- إلزام المؤسسات الاقتصادية الناشطة على مستوى الولاية، بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية اتجاه التنمية المستدامة، باعتبار حماية التراث أحد العوامل المهمة في تحقيق هذه التنمية.

11- تشجيع الجمعيات ذات الطابع التراثي والسياحي، للمساهمة في التعريف بالتراث والمحافظة عليه، كما تجب متابعتها للإلتزام بذلك.

12- تشجيع ثقافة الاهتمام بالجانب التراثي؛ من خلال تنظيم مسابقات متنوعة من شأنها التأكيد على أهمية القيم والمواد التراثية، وإقامة مكتبة تاريخية، ومعرض مفتوح متعلق بالتراث. ناهيك عن تنظيم حملات تطوعية لتنظيف مواقع التراث، وتشكيل مجموعات مختصة في توعية الزائرين بأهمية المحافظة على المكون التراثي، وتحذيرهم من إتلاف الآثار وتشويهها.

13- العمل على إنجاز موسوعة تراثية، تتضمن كل معطيات الموروث المادي واللامادي، والعمل تسويقها محليا ووطنيا ودوليا.

14- تجميع وتوثيق التراث الشفاهي المخزون في ذاكرة الشيوخ والنساء؛ من خلال تدوين مضامينه وتصنيفه تبعا لأجناس القول (أمثال،حكم،قصة،أساطير،معتقدات ... إلخ) والإحالة إلى مصادره إن أمكن.

15- توعية المواطن بأهمية الثروة السياحية، وبالوزن التاريخي للموروث الأثري بالمنطقة.وذلك بتنظيم ندوات وملتقيات وأيام دراسية حول التراث المحلي. إضافة إلى الحملات التطوعية لتنظيف المواقع الأثرية، ومحاولة إزاحة التشويه الذي لحق ببعض الآثار نتيجة قلة وعي بعض الزائرين، جراء غياب سياسة الردع والحماية.

16- التأسيس لعملية تطوعية تقودها الجمعيات الناشطة في مجال التراث والثقافة والسياحة، تتمثل في حراسة المواقع الأثرية والتنسيق مع المصالح الأمنية من خلال التبليغ عن كل محاولة تمس بأمن الممتلكات الثقافية والأثرية، أو الإرث البيئي.

17- التعجيل بفتح نيابة، للحظيرة الوطنية للتاسيلي نازجر ببرج عمر إدريس .

18- تشجيع الوكالات الولائية لزيارة شمال التاسيلي.

19- تحفيز أهل المنطقة للعمل كمرشدين، وتقديم تسهيلات للساكنة من أجل إنشاء وكالات سياحية .

03.خاتمة

من المهم التأكيد ختاما أن موضوع حماية التراث والبيئة ليس ترفا فكريا، وإنما هو واجب يجب الوفاء به، وأن لا يكون الاهتمام بهذه القضايا مجرد أهتمام موسمي سطحي، بل من المهم أن يكون اهتماما فعليا وفاعلا وفعالا، تؤسس له الأطر المؤسساتية الرسمية، والفعاليات المجتمعية .[36] لأن المكنون التراثي يمثل كينونة ثقافية ماتزال ملازمة لوجودنا. كما أن تقديرنا لقيم الماضي هو تثمين لموروث حضاري لا يتوقف عن النمو والتراكم . هذا التراكم الذي يشكل مخزونا للذاكرة الفردية والجماعية ومن ثمة نقتنع بضرورة التعامل مع التراث على أنه رسالة صلة مع من مارسوا ذلك في الماضي، وعلاقة قرابة معنوية معهم، تستوجب منا العمل على إدامتها الحفاظ عليها والاستلهام منها.

4. قائمة المراجع:

*** الكتب:**

- أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ 1979م.
- إبراهيم الكوني،بيان في لغة اللاهوت،لغز الطوارق يكشف لغزي الفراعنة وسومر وأوطان الأرباب، المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2006م.
- البرغوثي عبد اللطيف، التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، دار صادر، بيروت/لبنان، 1971م.
- تاسيلي ناجر، البنية الجغرافية والحضارية، إبراهيم العيد بشي، دار الحبر، الجزائر،ط1، 2009م.
- محمد رجب النجار، من فنون الأدب الشعبي في التراث العربي، مكتبة الدراسات الشعبية، الجزء الأول، القاهرة، 2003م.
- محمد قبسي، علم التوثيق والتقنية الحديثة، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط2، 1991م.

- C Leredde (1957)Etude Écologique Et Phylogéographies Du Tassili Et Nil, Travaux
L'IRS, Alger ,T 2. P47

*** المقالات:**

أ.د جنان عبد المجيد، أ. كحول بسمة، الحظائر الثقافية كآلية للحفاظ على التراث الصحراوي ، (مقال علمي)، ص: 208

أ.د محمد البشير شنيتي، التراث الأثري إرث وأمانة وجهة نظر، مجلة "الدراسات الأثرية – آثار "-معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، الجزائر، مج10، ع02،2013م،ص ص:11- 12-13

أ.د معروف بلحاج، د. طرشاوي بلحاج، تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، ص: 179

د.محمد خالدي، دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري، (مقال علمي)، مجلة منبر التراث الأثري،مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان/الجزائر،مج02، ع02، 2013م، ص: 154

صالح بلعيد، كيف نقرأ التراث وبأي منهج،(مقال علمي) مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مج9، ع1، 2007م، ص: 205

عبد الكريم خبزاوي، آليات مقترحة لحفظ وتسيير التراث الأثري المبني بالجزائر، (مقال علمي)،)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي-الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017م. ص: 468

سائحي العلا، الآليات الوطنية والدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري، (مقال علمي) مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة-الجزائر، مج05، ع 18، 2015م، ص:72

لورتان بختي، طرق المحافظة والتهيئة للمواقع والمعالم الأثرية، (مقال علمي)، مجلة منبر التراث الأثري، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 2, العدد 2. 2013م،ص: 143

*** النصوص القانونية:**

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، حماية التراث الثقافي، قانون رقم 98-04، العدد 44، مؤرخ في 20 صفر 1419هـ الموافق لـ: 15 يونيو 1998م، ص: 01

*** المراجع الالكترونية:**

- بن بوزيد لخضر، أ. جامعة محمد خيضر، بسكرة، الطاسيلي آزجر في ما قبل التاريخ المعتقدات_الفن الصخري، www.academia.edu/7003147-pdf، تاريخ النشر: سنة 2018م، تاريخ التصفح: 2019/09/11م.

-ويكيبديا، ،تاريخ النشر: سنة 2013م، تاريخ التصفح: 2019/10/01م، https://ar.wikipedia.org/w/index.php

- مقتطف من تسجيل مرئي متلفز لسؤال شفوي موجه من السيناتور بوعمامة عباس، إلى وزير الثقافة السيد عز الدين ميهوبي، في إحدى دورات مجلس الأمة، نقلا عن القناة الخاصة بالسيناتور بوعمامة في منصة اليوتوب، المحددة في الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=Eo3KwBmnuWA، تاريخ النشر: 19 ماي 2017م، تاريخ التصفح: 2019/10/07م.

- Rock Art of the Tassili n Ajjer, Algeria - Trust for African Rock Arthttp://africanrockart.org/wp-content/uploads/2013/11/Coulson-article-A10-proof.pdf01 ، تاريخ النشر: نوفمبر 2013م، تاريخ التصفح:2019/09/03م.ص:

[1]- يُنْظَر: دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري، د.محمد خالدي، (مقال علمي)، مجلة منبر التراث الأثري،مخبر التراث الأثري وتثمينه، جامعة تلمسان/الجزائر،مج02، ع02، 2013م، ص: 154

[2] - أحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين، معجم مقاييس اللغة، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م.مادة "ورث"، ج6

[3] – ينظر: صالح بلعيد، كيف نقرأ التراث وبأي منهج،(مقال علمي) مجلة اللغة العربية، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، مج9، ع1، 2007م، ص: 205

[4] – أ.د محمد البشير شنيتي، التراث الأثري إرث وأمانة وجهة نظر، ص: 11

[5] – وقد جاء في المادة الثانية من قانون الممتلكات الثقافية والتراث المادي الجزائري: يعد تراثا ثقافيا للأمة في مفهوم هذا القانون، جميع الممتلكات الثقافية العقارية والعقارات بالتخصيص، والمنقولة والموجودة على أرض عقارات الأملاك الوطنية وفي داخلها، المملوكة لأشخاص طبيعيين او معنويين، تابعين للقانون الخاص، والموجودة كذلك في الطبقات الجوفية للمياه الداخلية، والإقليمية الوطنية الموروثة عن مختلف الحضارات المتعاقدة، منذ عصر ماقبل التاريخ إلى يومنا هذا، وتعد جزءا من التراث الثقافي للأمة أيضا، الممتلكات الثقافية غير المادية الناتجة عن تفاعلات اجتماعية، وإبداعات الأفراد عبر العصور، والتي ما تزال تعرب عن نفسها منذ الأزمنة الغابرة، إلى يومنا هذا.يُنْظَر: الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، حماية التراث الثقافي، قانون رقم 98-04، العدد 44، مؤرخ في 20 صفر 1419هـ الموافق لـ: 15 يونيو 1998م، ص: 01

[6] – من فنون الأدب الشعبي في التراث العربي، محمد رجب النجار، مكتبة الدراسات الشعبية، الجزء الأول، القاهرة، 2003م، ص 22.

[7] – يُنْظَر: تاسيلي ناجر، البنية الجغرافية والحضارية، إبراهيم العيد بشي، دار الحبر، الجزائر،ط1، 2009م ، ج1، ص:24

[8] –الطاسيلي آزجر في ما قبل التاريخ المعتقدات_الفن الصخري، بن بوزيد لخضر، أ. جامعة محمد خيضر، بسكرة، www.academia.edu/7003147-pdf، تاريخ النشر: سنة 2018م، تاريخ التصفح: 2019/09/11م،ص: 12

[9] – التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، البرغوثي عبد اللطيف، دار صادر، بيروت/لبنان، 1971م، ص:29

[10] – Rock Art of the Tassili n Ajjer, Algeria - Trust for African Rock Art،نقلا عن الموقع الإلكتروني:http://africanrockart.org/wp-content/uploads/2013/11/Coulson-article-A10-proof.pdf، تاريخ النشر: نوفمبر 2013م، تاريخ التصفح:2019/09/03م.ص: 01

يتحدث الطوارق اللغة الطارقية بلهجاتها الثلاث: تماهق،تماشق، تماجق؛ حيث تختلف هذه اللهجات باختلاف مواطن التوارق؛فتوارق ليبيا والجزائر فتسمى لهجتهم: تماهق،أما طوارق مالي فينطقون: تماشق، وتسمى لهجة طوارق نيجر: تماجق. بيان في لغة اللاهوت،لغز الطوارق يكشف لغزي الفراعنة وسومر وأوطان الأرباب،إبراهيم الكوني،المؤسسة العربية للدراسات والنشر،2006م،ج1،ص:10/11

ويمكن التعرف على الآراء الأخرى لمعنى كلمة الطاسيلي آزجر، بمراجعة:

C Leredde (1957)Etude Écologique Et Phylogéographies Du Tassili Et Nil, Travaux L'IRS, Alger ,T 2. P47

[11] – يُنْظَر: Rock Art of the Tassili n Ajjer, Algeria - Trust for African Rock Art،نقلا عن الموقع الإلكتروني:http://africanrockart.org/wp-content/uploads/2013/11/Coulson-article-A10-proof.pdf، تاريخ النشر: نوفمبر 2013م، تاريخ التصفح:2019/09/03م.ص: 01

[12] – يُنْظَر: الطاسيلي أزجر فيما قبل التاريخ، بن بوزيد لخضر،ص: 14، نقلا عن الجريدة الرسمية، 26 جويلية 1972م.

[13]- ويكيبديا، ،تاريخ النشر: سنة 2013م، تاريخ التصفح: 2019/10/01م، https://ar.wikipedia.org/w/index.php

[14]- قانون98-04 الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 44،ص:05-08

الجهات المخولة بالجرد: يتولى الوزير المكلف بالثقافة، الأمر بالتسجيل في قائمة الجرد الإضافي، بعد استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات بناء على مبادرة منه، أو مبادرة أي شخص آخر يرى مصلحة في ذلك. كما يمكن أن يتم التسجيل بقرار من الوالي، عقب استشارة لجنة الممتلكات الثقافية التابعة للولاية المعنية، بالنسبة للممتلكات الثقافية العقارية التي لها قيمة هامة على المستوى المحلي، بناء على مبادرة الوزير المكلف بالثقافة، أو الجماعات المحلية، أو أي شخص يرى مصلحة في ذلك. من القانون: 98-04، المادتين: 11-12، ص: 05

[15]- قانون98-04،المادتين:08 -11، ص:05

[16]- تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، أ.د معروف بلحاج، د. طرشاوي بلحاج،ص: 179

[17]- علم التوثيق والتقنية الحديثة، محمد قبسي، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، ط2، 1991م، ص:31

[18]- علم التوثيق والتقنية الحديثة، محمد قبسي ، ص: 43

[19]- آليات مقترحة لحفظ وتسيير التراث الأثري المبني بالجزائر، عبد الكريم خبزاوي، (مقال علمي)، ص: 468

[20]- المرجع نفسه، ص: 470

[21]- قانون 98-04، العدد 44، ص: 06

[22]- قانون 98-04، العدد 44، ص: 06. أما الجهات المخولة بالتصنيف، فهي عدة مؤسسات وطنية، من قائمة اللجنة الوطنية للممتلكات العقارية، واللجنة الولائية للممتلكات الثقافية، وتصنف المعالم الأثرية بقرار من الوزير عقب استشارة اللجنة الوطنية للممتلكات الثقافية، بناء على مبادرة منه، أو من أي شخص يرى مصلحة في ذلك. ينظر: قانون98-04، المادة: 18، ص: 07، والمادتين:79-80،ص: 16.

[23]- مقتطف من تسجيل مرئي متلفز لسؤال شفوي موجه من السيناتور بوعمامة عباس، إلى وزير الثقافة السيد عز الدين ميهوبي، في إحدى دورات مجلس الأمة، نقلا عن القناة الخاصة بالسيناتور بوعمامة في منصة اليوتوب، المحددة في الرابط : https://www.youtube.com/watch?v=Eo3KwBmnuWA، تاريخ النشر: 19 ماي 2017م، تاريخ التصفح: 2019/10/07م.

[24]- يُنْظَر: المرجع نفسه، ص: 158

[25]- يُنْظَر: الآليات الوطنية والدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري، سائحي العلا، (مقال علمي) مجلة التراث، جامعة زيان عاشور الجلفة- الجزائر، مج05، ع 18، 2015م، ص: 72

[26]- يُنْظَر: الحظائر الثقافية كآلية للحفاظ على التراث الصحراوي ، أ.د جنان عبد المجيد، أ. كحول بسمة، (مقال علمي)، ص: 208

[27]- يُنْظَر: الآليات الوطنية والدولية لحماية التراث الثقافي الجزائري، سائحي العلا، ص: 73

[28]- يُنْظَر: المرجع نفسه، ص: 74

[29]- يُنْظَر: المرجع نفسه، ص: 80

[30]– تصنيف التراث الجزائري بين الواقع والعوائق، أ.د معروف بلحاج، د. طرشاوي بلحاج، (مقال علمي) ، ص: 192

[31]– يُنْظَر: التراث الأثري إرث وأمانة وجهة نظر، أ.د محمد البشير شنيتي،(مقال علمي)، مجلة "الدراسات الأثرية – آثار "–معهد الآثار، جامعة الجزائر 2، الجزائر، مج10، ع02،2013م،ص ص: 12-13

[32]– يُنْظَر: التراث الأثري إرث وأمانة وجهة نظر، أ.د محمد البشير شنيتي،(مقال علمي)،ص: 12

[33]– يُنْظَر: دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري، د.محمد خالدي، (مقال علمي)، ص: 157

[34]– هذه الآليات مقتبسة من: آليات مقترحة لحفظ وتسيير التراث الأثري المبني بالجزائر، عبد الكريم خبزاوي، (مقال علمي)، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الشهيد حمة لخضر، الوادي–الجزائر، المجلد 3، العدد 1، 2017م.

[35]– ينظر: طرق المحافظة والتهيئة للمواقع والمعالم الأثرية، لورتان بختي، (مقال علمي)، مجلة منبر التراث الأثري، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، المجلد 2, العدد 2. 2013م،ص: 143– أما الآثار المعنية بالترميم في تيماسينين فهي : معتقل فلاتيرز والمسبح الاستعماري. بالدرجة الأولى

[36]– دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري، د.محمد خالدي، (مقال علمي)، ص: 160